الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

# المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

## الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

# الحروف المزيدة في الخطّ العربيّ
# إشكاليّة وحلول

**بقلم د. ايفا سامي**

**أميوني**

## 1- تمهيد

عَرَّف السّيوطيّ الخطّ بأنَّه "تصوير اللَّفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوبُ المنطوقَ به في ذوات الحروف وعددها إلّا أسماء الحروف، فإنَّه يجب الاقتصار في كتابتها على أوّل الكلمة، نَحْو: ق، ن، ص، ج. وكان القياس أن يُكْتب هكذا: قاف، نون، صاد، جيم، كحاله إذا نُطِق به. وكذا بقيّة حروف المعجم كُتِبَت مقتصرًا على أوائلها، فخالفت الكتابة فيها النّطق"[1].

ومطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعددها، الّتي أشار إليها السّيوطيّ في قوله المتقدِّم، هو ما يُعْرف بـــ"الكتابة الفونيتيكيّة" الّتي يكتب فيها ما يُنْطق به دون أيّ زيادة أو نقصان، وهي الّتي نستخدمها في الكتابة العروضيّة، وفيها:

---

[1]- السّيوطيّ: همع الهوامع 1982، 6/305.

أ- نكتب كلّ ما يُنْطق به، ولو لم يكن مكتوبًا، فنكتب "هذا"، و"لكِنْ"، و"ذلِكَ"، و"داود" هكذا: هاذا، لا كِنْ، ذالِكَ، داوود .

ب- لا نكتب ما لا يُنْطق به، ولو كان مكتوبًا، فنكتب "ما اسْمُك"، و"طَلَعَ القمر"، و"طَلَعَتِ الشَّمْس"، و"جاءَ عَمْرو"، و"في البَحْر"، و"إلى المدرسة"، و"أبو الولد"، هكذا: مَسْمُك، وطَلَعَ لْقَمَر، وطَلَعَتِ شْشَمْس، وجاء عَمْرُن، وفِلْبَحْر، وللمدْرَسة، وأَبُلْوَلَد .

أمّا الكتابة التّاريخيّة، فهي الكتابة الّتي يتوارثها الخَلَف عَـنِ السّلف، ويستخدمها كما هي من دون تغيير غالبًا؛ إلّا إذا تدخَّلَت المجامع اللّغويّة، فاقترحت أو فرضت تغييرًا ما عليها، كما فعلت الأكاديميّة الفرنسيّة سنة 1995م[2].

وكلّما اقتربت الكتابة التّاريخيّة من الكتابة الفونوتيكيّة، أصبحت سهلة لمتعلّميها، والعكس بالعكس. والّذي يُصعِّب هذه الكتابة كثرة الحروف الّتي تُكْتب ولا يُنطق بها، وكثرة الحروف الّتي يُنطق بها ولا تُكْتب.

والرّسم الإملائيّ العربيّ أقرب إلى الكتابة الفونوتيكيّة من الرَّسم الإملائيّ الفرنسيّ والإنكليزيّ، نظرًا إلى قلّة الحروف الّتي تُكْتَب ولا يُنْطَق بها، وكذلك قلّة الحروف الّتي يُنْطق بها ولا تُكْتب، في حين أنَّ هذه وتلك تكثر في الرّسمين: الفرنسيّ والإنكليزيّ.

---

[2]- انظر: RHP: www.orthographe-recommandée.info/enseignement.règles.pdf

والحروف الّتي تُكْتب ولا تُقْرأ في الكتابة العربيّة تقتصر على الحرفين: الألف والواو؛ أمّا همزة الوصل[3]، فتُكْتب وتُقْرأ إذا وقعت في أوّل الكلام، وتُكْتَب ولا يُنْطق بها إذا وقعت في درجه.

## 2- زيادة الألف وكتابتها دون النّطق بها في وسط الكلمة

تُزاد الألف، فتُكْتَب دون أنْ يُنْطق بها في كلمة واحدة هي كلمة "مائة" الّتي كُتِبَت بهذه الألف المزيدة ثماني مرّات في القرآن

---

3- همزة الوصل هي همزة زائدة، يُؤْتى بها في أوّل الكلمة، توصُّلًا للنّطق بالسّاكن. وهي تُكْتب ويُنْطق بها، إذا وقعت في ابتداء الكلام، وتكتب ولا ينطق بها، اذا وقعت في درجه. ونجدها في:

أ- الأسماء: ابن، ابنة، ابنُمُ (لغة في "ابن")، اسم، اسمان، اسمين، اسميّ، اسميّان، اسميّتان، امرؤ، امرؤان، امرأة، امرأتان، اثنان، اثنتان، است، استان، ايمن الله وايم الله (تعبيران يُسْتَعملان في القَسَم).

ب- ماضي الفعل الخماسيّ، وأمره، ومصدره، نَحْو: اجْتَمَعَ، اجْتَمِعْ، اجتماع.

ج- ماضي الفعل السّداسيّ، وأمره، ومصدره، نَحْو: اسْتَقْبَل، اسْتَقْبِلْ، اسْتقبال.

د - أمر الفعل الثّلاثيّ، نَحْو: اكْتُبْ.

ه- "أل" المتَّصلة بالاسم، نَحْو: "المعلِّم". (راجي الأسمر: المرجع في الإملاء، ص 129-130).

الكريم[4]، واستخدمها الكُتّاب العرب بهذه الألف المزيدة اتّباعًا للكتابة القرآنيّة. ومنهم - وهم قلّة - كتبوا هذه الكلمة بهمزة على الألف، ومن دون زيادة ألف فيها: "مِأة"[5].

وعلَّلَ البصريّون هذه الزّيادة بإرادة تمييزها من كلمة "مِنْه"[6]. وعلَّلوا نوع الزّيادة بقولهم: " كانت الزّيادة من حروف العلّة، لأنَّها تكثر زيادتها. وكانت الألف؛ لأنّها تشبه الهمزة؛ ولأنّ الفتحة من جنس الألف، ولم تَكُنْ ياءً؛ لأنَّه كان يجتمع حرفان مِثْلان، ولا واوًا؛ لاستثقال الجمع بين الياء والواو"[7].

واختلفوا في تعليل زيادة الألف في "مائة" دون "منه" لهذا التّمييز على ثلاثة أقوال[8]:

أ- إنَّ "مائة" اسم، و"منه" حرف[9]، والاسم أحمل للزّيادة من الحرف.

---

4- انظر : سورة البقرة 2: 259 (مرّتين)، 261؛ سورة الأنفال 8: 65، 66؛ وسورة الكهف 18: 25؛ وسورة النّور 24: 2؛ وسورة الصّافات 37: 147.

5- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/326.

6- انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص 246؛ والسّيوطيّ: همع الهوامع 6/325.

7- السّيوطيّ: هموع الهوامع 6/325.

8- انظر: المصدر نفسه 6/325-326.

9- الكلمة مركَّبة من حرف الجرّ "منْ"، والضّمير الهاء.

ب- إنَّ كلمة "مائة" محذوفة اللّام، يدلّك على ذلك قولهم: "أَمْأَيت الدّراهم"، فجعلوا الفرق في "مائة" بدلًا من المحذوف مع كثرة الاستعمال؛ ولذلك لم يميِّزوا بين "فئة" و"فيه" لعدم كثرة الاستعمال.

ج- إنَّ أصل "مائة": "مِئية"، على وزن "فِعْلة" من "مَأَيْتُ"، وهمزته تقع مفتوحة في لفظة "ألف"، وينكسر ما قبلها، فيستحقّ بذلك أن تُكْتب يـــــــاء، فألزموهـــــــا العلَّتيـــن

جميعًا: الياء للكسرة، والألف للفتحة؛ ولأنَّ العدد أَوْلى بالتّوكيد وبالعلامات من غيره.

والدّليل، عندهم، على أنَّ الأصل في "مائة": "مِئية" قول الشّاعِر (من البسيط):

فـقُـلْـــتُ والمـــــرءُ
تُـخْـطـيـــــه
مَـنـيَّـتُـــــه

أَدْنـــــى عَطيَّتِـــــهِ
إيّـــــــــايَ
مِئْيـــــــاتُ[10]

وضعَّف الكوفيّون تعليل البصريّين القائل: إنَّ زيادة الألف في "مائة" لِتمييزها من "منه"، بأنَّ "مائة" و"منه" جنسان مختلفان، فالأولى اسم، والثّانية حرف، والفرق ينبغي أن يُجْعل في مُتَّحد

[10]- البيت لتميم بن مقبل في المقاصد النّحويّة 2/376؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في لسان العرب 2/315 (ضربج)؛ وهمع الهوامع 6/326.

الجنس. يدلّك على ذلك أنَّهم لم يفرّقوا بين "فئة" و"فيه"؛ لاختلاف الجنس.

وعندهم أنَّ الألف زيدت في "مائة"؛ للتّفريق بينها وبين "فِئة" أو "رئة" في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع "فِئة" و"رِئة"؛ لأنَّك تقول: "تسع مئة"، ولا تقول: "ألف". وتقول: "تسع فئات"، و"تسع رئات"، و"عشر فئات"، فلا ينقطع ذكرها في التّعشير. فلمّا خالفتها فيما ذُكِر، خالفوا بينها وبينها في الخطّ"[11].

واختلفوا في زيادتها في مثنّاها "مائتين"[12]، فمنهم من يزيدها بحجّة أنَّ التّثنية لا تغيِّر المفرد عمّا كان عليه بخلاف الجمع. ومنهم من لا يزيدها؛ لأنَّ علّة الزّيادة قد زالت[13]. واتّفقوا على أنَّها لا تزاد في الجمع: "مِئات"، و"مِئون"[14].

## 3 - زيادة الألف في آخر الكلمة

تُزاد الألف، (أي: تُكْتب ولا يُنْطق بها) في موضعين:

---

[11]- السّيوطيّ، همع الهوامع 6/326.

[12]- وردت بالألف المزيدة مرّتين في القرآن الكريم. انظر: سورة الأنفال 8:65، 66.

[13]- انظر: همع الهوامع 6/327.

[14]- المصدر نفسه، الصّفحة نفسها. و"مئون": اسم ملحق بجمع المذكّر السّالم: يُرفع بالواو، ويُنصبّ ويُجرّ بالياء.

**أ- بعد تنوين الفتح**[15]، نَحْو: "اشتريتُ دفترًا وقلمًا وكتابًا". وتُستَثْنى أربعة أسماء من هذه الزّيادة، وهي:

أ- الاسم المنتهي بألف ممدودة أو مقصورة، نَحْو: "شاهدْتُ فتًى يحمل عصًا".

ب- الاسم المنتهي بهمزة على ألف، نَحْو: "بنيت مَلْجَأً".

ح- الاسم المنتهي بهمزة قبلها ألف، نَحْو: "شربْتُ دواءً".

د- الاسم المنتهي بتاء مربوطة: "نحو زرْتُ مدرسةً كبيرةً"[16].

**ب- زيادة الألف بعد واو الضّمير المتطرِّفة؛** وذلك في:

-الفعل الماضي، نَحْو: "طلّايي نجحوا".

-فعل الأمر، نَحْو: "أيّها الطّلّاب، اجتهدوا".

-الفعل المضارع المنصوب أو المجزوم الّذي من الأفعال الخمسة، نَحْو الآية: (فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا) (البقرة 2: 24).

ولا تُزاد الألف بعد هذه الواو، إذا لم تكن متطرِّفة، نَحْو: "إذا كنتم تحبّون طلّابكم، علِّموهم مكارم الأخلاق". وكذلك لا تُزاد بعد:

---

15- الأصحّ استخدام عبارة "تنوين الفتح" بدل عبارة "تنوين النّصب" المستخدمة في الكتب الإملائيّة؛ وذلك لأنَّ هذا التّنوين قد يكون في الاسم المرفوع، نَحْو: "جاء فتًى"، وفي الاسم المبنيّ، نَحْو: "إذًا".

16- يلاحظ أنَّ عدم زيادة الألف في الكلمات الثّلاث الأولى إنّما سببه تجنُّب توالي الأمثال، إذ لو زيدت الألف فيها، لكُتِبت: فتًاا – عصًاا – ملجَأًا – دواءًا.

- واو جمع المذكَّر السّالم المحذوف النّون للإضافة، نَحْو: "حَضَرَ مُهَنْدِسو البناء".

- واو الملحق يجمع المذكَّر السّالم، نَحْو: "المعلِّمون أولو الفضل في تحضّرنا".

- الواو الّتي هي علامة الرّفع في الأسماء السّتّة، نَحْو: "أبو تمّام شاعر عبّاسيّ مشهور".

- الواو الّتي هي لإشباع ضمّة الميم في الشّعر، نَحْو قول الإمام عليّ بـــن أبـــي طـــالـــب

(من الوافِر):

سَبَقْتُكمـــو إلـــى

الإســـلام

طُـــــــــــرًّا

غُلامًـا، ومـا بَلَغْتُ أَوانَ

حِلْمـي[17]

هذا هو المشهور عند العلماء القدامى، والمعمول به في كتاباتنا

المعاصرة. ومن مذاهب العلماء القدامى في هذه الزّيادة:

---

[17]- ديوانه، ص 189.

أ- مذهب بعض البصريّين الّذين لا يزيدونها بعد واو الضّمير في الفعل المضارع[18].

ب- مذهب بعض الكوفيّين الّذين كانوا يزيدونها بعد كلّ واو ساكنة اتّباعًا للكتابة المصحفيّة[19].

ج- مذهب بعض الكوفيّين الّذين أجازوا زيادتها بعد واو جمع المذكَّر السّالم المحذوف النّون[20].

---

[18]- السّيوطيّ، همع الهوامع 6/324.

[19]- نصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 153.

[20]- المصدر نفسه، ص 154؛ والسّيوطيّ: همع الهوامع 6/324.

د- مذهب الكسائيّ (189ه/805م) الّتي يزيدها بعد الواو الّتي من أصل الفعل[21].

ه- مذهب الفرّاء (207ه/822م) الّذي يزيدها على الواو الّتي من أصل الفعل ما لم يكن منصوبًا، فإنْ نُصِب، لم يزد الألف[22].

واختلفوا في تعليل هذه الزّيادة على ستّة أقوال:

أ- مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (170ه/786م) الّذي قال: "لمّا كان وضعها[23] على المدّ، وعلى ألّا تتحرّك أصلًا، زادوا بعدها الألف؛ لأنَّ فصل الصّوت بها ينتهي إلى مخرج الألف"[24].

---

[21]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/324؛ ونصر الهواريني: المطالع النّصريّة، ص 154.

[22]- المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[23]- يريد الواو الّتي هي حرف مدّ.

[24]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/324.

ب- مذهب الأخفش (215ه/830م) وابن قتيبة (276ه/889م)، وفيه أنّه، فصِل بها بين واو الجمع وواو النَّسْق[25]، نَحْو: "كفروا"، و"ردّوا"، و"جاؤوا"، ونَحْوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها. هذا هو الأصل، ثمّ حذفوا ذلك من الواوات المتّصلة بالحرف قبلها، نَحْو: "ضربوا"؛ ليكون الباب واحدًا؛ ولهذا لم تلحق بالمفرد[26]، نَحْو: "يدعو"؛ لأنَّها، لاتّصالها، لا يعرض فيها من اللّبْس ما يعرض مع واو الجمع، ولذلك سمّوا هذه الألف ألف الفصل"[27].

ج- للتّفريق بين الضّمير المنفصل، والضّمير المتّصل، نَحْو: "ضربوهم". إذا كان الضّمير مفعولًا، لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيدًا، كتبوها فرقًا بين الضّميرين، و"بترك الألف في خط المصحف في (وَإِذَا كَالُوهُمْ أو وزَنُوهُمْ) (المطفّفين: 3)، استدلّوا على أنَّ الضّمير مفعول، وأنَّه ليس ضمير رفع منفصلًا توكيدًا لواو الجمع، ثمّ اطَّردت زيادة هذه الألف في كلّ واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير"[28].

د- للتّفريق بين الاسم والفعل على مذهب الكِسائيّ[29].

---

[25]- أي: واو العطف.

[26]- أي: الفعل المسند إلى اسم مفرد (غير مثنّى، وغير جمع).

[27]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/325.

[28]- المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[29]- المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

هـ- للتّفريق بين الواو الأصليّة، والواو الزّائدة[30]؛ ولذلك تسمّى "الألف الفارقة"[31].

و- للتّفريق بين الواو المتحرّكة والواو السّاكنة على مذهب الفرّاء[32].

## 4- زيادة الواو في وسط الكلمة

زيدت الواو في وسط الكلمة ضمن خمس كلمات، وهي:

**أ- أولٰئك** (اسم مركَّب من اسم الإشارة "أولاء"، وكاف الخطاب). وعلَّلَ البصريّون زيادتها بهدف تمييزها من "إليك" المركَّبة من حرف الجرّ "إلى"، والكاف الّتي هي ضمير متّصل للمخاطب.

وقالوا: كانت الواو أوْلى من الياء بالزّيادة، لكي تتناسب مع ضمّة الهمزة، وأَوْلى من الألف في هذه الزّيادة، لكي لا يجتمع المِثْلان في الرّسم (الهمزة والألف). وكانت الزّيادة في "أولئك"، وليس في "إليك"؛ لأنَّ الكلمة الأولى اسم، والزّيادة في الأسماء أكثر؛ ولأنَّ "أولئك" قد حُذِفَ منها ألف، فكانت الزّيادة فيها أَوْلى؛ لتكون كالعِوَض من المحذوف[33].

---

[30]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/325؛ وراجي الأسمر: المرجع في الإملاء، ص 115.

[31]- راجي الأسمر، المرجع في الإملاء، ص 115.

[32]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/325.

[33]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/325؛ والرّضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 3/327؛ ونصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 105.

وضعَّف الكوفيّون تعليل البصريّين بأنَّ "أولئك" اسم، و"إليك" حرف دخل على ضمير، فهما من جنسين مختلفين، فلا حاجة للتّمييز بينهما. وذهبوا إلى أنَّ الألف زيدت في "أولئك"، لتمييزها من "إليك" الّتي هي اسم في بعض كلام العرب، وقد حكوا من هذا الكلام: "انصرفت من إليك"[34].

**ب- أولاء،** وعلَّلوا زيادتها هنا إجراءً على زيادتها في "أولئك"[35].

**ج- أولي،** وعلَّلوا زيادتها بهدف التّفريق بينها وبين "إلى"[36].

**د- أولو،** وعلَّلوا زيادتها فيها بحملها على حالتها في النّصب والجرّ (أولي) [37].

---

[34]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/328.

[35]- الرّضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 3/327.

[36]- المصدر نفسه 3/327؛ والسّيوطيّ: همع الهوامع 6/328.

[37]- الرّضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 3/327؛ والسّيوطيّ: همع الهوامع 6/328.

**ه- أولات**، وعلَّلوا زيادتها فيها حَمْلاً على مذكَّرها "أولى"[38].

## 5- زيادة الواو في آخر الكلمة

زيدت الواو في آخر كلمة واحدة، وهي اسم العَلَم "عَمْرو" (بفتح العين وتسكين الميم). وعلَّلوا زيادتها بإرادة التّمييز بينها وبين اسم العَلَم "عُمَر" (بضمّ العين، وفتح الميم)[39].

---

[38]- الرّضي الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب 3/327؛ والسّيوطيّ: همع الهوامع 6/328.

[39]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/328؛ ونصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 106.

وعلَّلوا كون الزّيادة واوًا؛ لأنَّها لا توقع في لبْس؛ لأنَّها لو كانت ياءً، لالتبست الكلمة بالمضاف إلى ياء المتكلّم. ولو كانت ألفًا؛ لالتبس المرفوع بالمنصوب[40].

وعلَّلوا زيادتها في "عَمْرو" دون "عُمَر"، بأنَّ لفظ "عَمْرو" أخفّ من لفظ "عُمَر"، لانصرافه، وبناء "عُمَر" على "فُعَل". والزّيادة بالأخفّ أَوْلى[41].

واشترطوا في هذه الزّيادة:

أ- أن تكون "عَمْرو" في حالتي الرّفع والجرّ، نَحْو: "هذا عَمْرو"، و"مَرَرْتُ بِعَمْرو"؛ أمّا في حالة النّصب، فلا تُزاد الواو؛ لأنَّ "عُمَر"

---

[40]- السّيوطيّ: همع الهوامع 6/326.

[41]- المصدر نفسه، الصّفحة نفسها؛ ونصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 106.

لا تنوّن بالفتح، بسبب منعها من الصّرف، فلا داعي للتّمييز، نقول: "شاهَدْتُ عُمَر وعَمْرًا".

ب- ألّا تكون كلمة "عَمْرو" مُضافة إلى ضمير، "لأنَّ المضمر مع ما قبله كالشَّيْء الواحد، وهو كالزّيادة في الحرف، فكرهوا أن يجمعوا فيه زيادتين"[42]، وقيل: "لأنَّ المضاف إلى الضّمير لا يُفْصل منه بحرف"[43]. وعليه، تكتب: "هذا عَمْرُك وعَمْرُنا"، بدون زيادة واو.

ج- أن تكون "عَمْر" اسم عَلَم، وليست المستخدمة في القَسَم، نَحْو: "لَعَمْرُ اللهِ، أَفْعَل كَذا"، أو بمعنى منبت السِّنِّ، أو حلقة القِرْط.

---

[42]- ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص 245.

[43]- نصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 106.

د- ألّا يُصَغَّر؛ وذلك لأنَّ تصغير "عُمَر" و"عَمْرو" بصورة واحدة"[44].

ه- ألّا يكون مُحلّى بـ"أَلْ"، نَحْو قول أبي النّجم الرّاجز (130ه/747م):

باعَـــدَ أَمَّ العَمْـــــــرِ
مِـــــــنْ
أَســـيرِهـــــــــا
حُـــــرّاسُ أَبْـــــوابِ
علـــــى قُصورِهـــــــا[45]

وسبب عدم الزّيادة هنا قلّة الاستعمال[46].

و- ألّا تقع في قافية، كقول العرجيّ (120ه/748م) (من الوافِر):

كَأنّـــي لـــم أَكُـــنْ
فيهِـــــــمْ وسيـــــــطٌ

---

[44]- المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.

[45]- ديوانه، ص 118.

[46]- نصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 101.

ولــم تــكُ نِسْبَتي فـــي
آلِ عَمْـــــــرِ[47]

ز- ألّا تكون ثمّة قرينة تزيل اللّبْس بينهما، فإن وُجِدت هذه القرينة، لم تُزَد الواو، كقول أبي نواس (198ه/814م) (من الخفيف):

قُـــلْ لِمَـــنْ
يَـــدَّعـــي سُلَيمى سَفاهًا
لَسْـــتَ مِنْهـــا، ولا
قُـــلامَـــةَ ظُفْـــرِ
إنَّمـــا أَنْـــتَ مِـــنْ
سُلَيمـــــى
كـــــواوٍ
أَلْحِقَـتْ فـي الهجـاءِ
بـواوِ عَمْـــــر[48]

## 6- خلاصة البحث ونقد وتقويم

كَشَفَ البحث أنَّ الحروف الّتي تُكْتب في الكتابة العربيّة، ولا يُنْطق بها، اقتصرت على الحرفين: الألف والواو.

---

[47]- ديوانه، ص 35؛ وكتبت "عمرو" فيه بالواو.

[48]- ديوانه 1/539؛ وكتبت "عمرو" فيه بالواو.

وزيدت الواو وسطًا في كلمة واحدة هي "مائة"، وطَرَفًا في موضعين:

أ- بعد تنوين الفتح في الكلمات الّتي لا تنتهي بألف، أو بهمزة على ألف، أو بهمزة بعد ألف، أو بتاء مربوطة.

ب- بعد الواو الّتي هي ضمير الجمع، اذا تطرَّفت في آخر الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر.

وزيدت الواو وسطًا في خمس كلمات: "أولٰئك، أولاء، أولي، أولو، أولات. وزيدت آخرًا في كلمة واحدة هي اسم العَلَم "عَمْرو"، وذلك في حالتي الرّفع والجرّ.

ولا بُدَّ للزيادة من مُسَوِّغ لها، وإلّا كانت لا فائدة منها. واختلف اللّغويّون في تسويغ هذه الزّيادة، وأقحموا في هذا التّسويغ مسائل النّحو والصّرف والعروض.

وهم، وإن اختلفوا في هذه التّعليلات، فقد اتّفقوا على أنَّ هدف كلّ زيادة هو التّمييز بين الكلمات المتشابة في الرّسم. ولو عُمِلَ بهذا المبدأ دائمًا، لتغيّر رســـــم ألوف الكلمات.

فبالنسبة لتعليلهم زيادة الألف في "مائة"، يُلاحظ اختلاف البصريّين والكوفيّين أوّلًا في تعليل هذه الزّيادة، وبُعْدهم في التّمحُّل والتّخيّل في هذا التّعْليل.

والواقع أنَّ كتابة هذه الكلمة شذوذ ما بعده شذوذ، إذ تأتي الألف، وهي، في علم الأصوات، فتحة ممطولة، بعد كسرة، وهذا غير معروف ومُسْتَهْجَن في الخطّ العربيّ.

ولا حاجة لنا اليوم إطلاقًا لهذه الزّيادة، لأنَّ الضوابط الكتابيّة، وأشكال الحروف، وسياق الكلام، كلّها تساعد في التّمييز بين الكلمات المتشابهة في الرّسم، وخاصّةً بين "مائة" و"منه"، أو بينها وبين "فِئة" و"رئة"، علمًا بأنّني لم أقع على نصّ تراثيّ ظهرت فيه ضرورة هذا التّمييز.

لقد أحسن مجمع اللّغة العربيّة صنعًا عندما أصدر قرارًا أوجب فيه كتابة "مائة" بدون ألف[49]. ومفيدة هي الإشارة إلى أنَّ كتابة

[49]- العيد الذّهبيّ لمجمع اللّغة العربيّة، ص 317.

"مائة"، بدون زيادة الألف فيها، يجنّب القرّاء الخطأ في قراءتها، فكثيرون يقرؤونها بفتح الميم ومَطْلها، كما يقتضي رسمها. ومنهم من يضاعف الخطأ، فينطق بالألف فيها مع قلب همزتها ياءً، فينطق هكذا: "مايـة".

أمّا تعليلاتهم السّتّة المختلفة لِزيادة الألف بعد واو الضّمير المتطرّفة في الفعل، فكلُّها أقوال واهية لا تصمد أمام النّقد اللّغويّ.

فلو زيدت هذه الألف لفَصْل الصّوت، كما قال الخليل بن أحمد الفراهيدي، لزيدت بعد كلّ واو مدّ، أي: لزيدت في نَحْو: "يدعو"، و"أولو"، و"أبو"، و"أرسطو".

ولو زيدت للتّفريق بينها وبين واو العطف، لزيدت في نَحْو: "يعلو"، و"يربو"، ونَحْوهما؛ أمّا القول: إنَّ الألف زيدت بعد الواو المتّصلة بما قبلها طَرْدًا للباب، فهو من باب القياس المعكوس، أي: قياس الكثرة على القلّة. فالحروف الّتي تُفْصل عمّا بعدها ستةّ، وهي: د، ذ، ر، ز، و، الهمزة على الألف، في حين أنَّ الحروف الّتي تتّصل بما بعدها اثنان وعشرون، ثمّ إنَّ واو العطف تشكّل مع الكلمة المعطوفة كلمة واحدة من ناحية الرّسم. وهذه الكلمة تُفْصل عن الكلمة الّتي قبلها بمساحة بيضاء، فلا تتداخل الواوان: الواو الّتي في آخر الكلمة، وواو العطف الدّاخلة على الكلمة المعطوفة.

أمّا التّعليل بالتّفريق بين "هم"، الّتي هي ضمير رفع منفصل، و"هم" الّتي هي ضمير نصب متّصل، فلو صحّ، لزيدت الألف بعد

كلّ فعل ينتهي بواو الجماعة، سواءٌ جاءت بعده "هُمْ"، وهذا قليل جدًّا، أو لـم تجرّ، وهذا هو الأكثر والأهمّ.

ولو زيدت للتّفريق بين الاسم والفعل، كما يرى الكِسائيّ، أو للتّفريق بين الواو المتحرِّكة والواو السّاكنة، كما يرى الفرّاء، أو للتّفريق بين الواو الأصليّة والواو الزّائدة، لزيدت في نَحْو: "يدعو" و"يدنو".

وهكذا نرى أنَّ تعليلات النّحاة لزيادة الألف بعد واو الضّمير المتطرِّفة في آخر الفعل كلّها واهية، ولا أوهى منها سوى تعليلاتهم لزيادة الواو وسطًا في "أولئك"، بهدف التّفريق بينها وبين "إليك"، ولزيادتها في "أولي" بهدف التّفريق بينها وبين "إلى"؛ وفي "أولاء" إجراءً على زيادتها في "أولئك"، وفي "أولو" حملًا على حالتها في النّصب والجرّ، وفي "أولات" حملًا على مذكّرها "أولي".

فاللّفظة "أولئك" مؤلّفة من "أولاء" وكاف الخطاب، فكيف إذن تعلَّل زيادة الواو في "أولاء" وهي أصل "أولئك" إجراءً على زيادتها في "أولئك"، وهي فرع؟ وهل ثـمّة نصّ تضمَّن لبسًا بين "أولي"، و"إلى"؟ أليس سياق الكلام، ومعناه كافيين لإزالة اللّبْس المتخيَّل بينهما؟

أمّا تعليل كتابة كلمة في حالة إعرابيّة معيَّنة حملًا على كتابتها في حالة إعرابيّة أخرى لها، أو حَمْلًا على مذكّرها، فتَعْليل عجيب غريب في الكتابة لـم يلتجئ إليه أيّ نحويّ في غير هذا الموضع، ولو عُمِل به، لتغيَّرت كتابة كثير من الكلمات.

هذه التّعليلات الواهية تذكّرنا بقول الشّاعِر الّذي ضرب المثل في الضّعف بحجّة النّحويّ (من السّريع):

مَـــــرَّت بـــــنـــــا
هَيْفـــــاءُ
مَقْـــــــــــــدودةٌ
تُـــركيّـــــــــةٌ
تُـنْـــمـــــــــــى
لـــتـــــركـــــــــــــ
ـــــــيِّ
تـــرنـــــــــو
بـــطَـــــرْفٍ
فـــــــاتِـــــــــرٍ
فـــــاتـــــــنٍ
أَضْـــــعَـــفَ مـــــنْ
حُـــــجَّـــــــةٍ نـــحـــويِّ[50]

أمّا في تعليل زيادة الواو في "عَمْرو"؛ للتّمييز بينها وبين "عُمَر"، فيُلاحظ في شروط هذه الزّيادة إقحامهم مباحث النّحو والصّرف وعلم العروض.

فقد اشترطوا في هذه الزّيادة أن تكون "عَمْرو" في حالتي الرّفع والجرّ، وكان عليهم إضافة حالة النّصب غير المنوّن، كما في نَحْو: "إنَّ عمرو بن العاص هو الّذي بنى مصر الفسطاط"، و"إنَّ عمرو

[50]- البيتان لأحمد بن فارس في معجم الأدباء 4/87.

بن هند هو الّذي أمر بقتل طرفة بن العبد"[51]، وشاهَدْتُ عمرو قريتكم".

أمّا اشتراطهم لهذه الزّيادة أنْ تكون كلمة "عمرو" في غير حالة التّصغير، بحجّة أنَّ تصغير "عَمْرو" و"عُمَر" بصورة واحدة، فهذه الحجّة تناقِض الفائدة من زيادة الواو. فعِنْد عدم التّصغير، نستطيع إزالة اللّبْس بينهما بتحريك عين "عُمَر" أو "عَمْرو"؛ أمّا في حالة التّصغير، فتَّتفق حركة العين فيهما بالضّمّ، فيلتبس التّصغيران، ولا نستطيع إزالة هذا اللّبْس إلّا بزيادة الواو في تصغير "عَمْرو".

وأمّا اشتراطهم زيادة الواو في النَّثر دون الشّعر؛ لأنَّ الوزن الشّعريّ كفيل بالتّمييز بينهما، فقد رأى بعض الكُتّاب عن حقّ أنَّه ليس كلّ من يقرأ يعرف وزن الشّعر وخلله، أو يعرف القرينة؛ ولذلك زادها في الشّعر أنّى وقعت: في القافية أو في حشو البيت. وقد كتب محقّق ديوان العرجيّ بيته الشّعريّ المتقدِّم بالواو، وكذلك فعل محقّق ديوان أبي نواس في قوله المتقدِّم، ومحقّق ديوان ابن عنّين الدمشقيّ في قوله (من الوافِر):

كأنّـــي فـــي الزَّمـــــانِ
اســـمٌ صحيـــحٌ
جـــرى، فتحكَّمَـــتْ
فيـــه العَوامِـــــلْ
مَزيـــــــدٌ فـــــــي
بَنيـــــــهِ كـــــــواوِ
عَمْـرو

[51]- نصر الهوريني: المطالع النّصريّة، ص 107.

ومُلْغـــى الحـــظَّ فيـــه
كـــراءِ واصِـــــلْ[52]

وكذلك كُتِبت في قولهم في ضابط العبادلة (من الرّجز):

أبنـــــــــــاءُ
عَبّـــــــــــاسٍ
وعَمْـــــرٍو وعُمَـــــرْ
ثـــمَّ الزُّبَيْـــرِ هُـــــمُ
العبادِلَـــةُ الغُـــــرَرْ[53]

وخلاصة القول في نهاية هذا البحث: إنَّ على الكُتّاب اليوم كتابة "مئة"، بدون ألف، تجنّبًا للخطأ في قراءتها، والتزامًا بقرار مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة.

وأمّا الألف الّتي تُزاد بعد واو الضّمير المتطرِّفة، والّتي سمّاها بعضهم "الألف الفارقة"، وسمّاها بعضهم الآخر "ألف الفصل"، فلا

---

[52]- ديوانه، ص 117. وواصل هو واصل بن عطاء رأس المعتزلة. كان يلثغ بالرّاء، فهجرها طول حياته. وضُرِب به المثل في هجر الرّاء.

[53]- الرّجز بلا نسبة في المطالع النّصريّة، ص 107.

فائدة منها البتّة، إذ لا "تفرِّق" ولا "تفصل". وعليه، أدعو مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة إلى إصدار قرار يدعو فيه إلى عدم زيادتها؛ وذلك عملًا بالقاعدة **"كلّ ما لا يُنْطق به لا يُرْسم في الإملاء"** الّتي أطلقتها لجنة تيسير الإملاء في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة[54]. وقد وافقها عليها كلّ من المؤتمر الثّقافيّ الأوّل للجامعة العربيّة[55]، ولجنة اللّغة العربيّة في المجمع العلميّ العراقيّ[56].

أمّا واو "عَمْرو"، فما دام العربُ ضربوها مثلًا لما لا يُحْتاج إليه[57]، وما دمنا نستطيع التّمييز بين "عَمْرو" و"عُمَر"، بتحريك العين فيهما، فلماذا لا نلغي قاعدتها، فنريح طلّابنا من حفظ شروط زيادتها؟

---

[54]- انظر: مجلّة مجمع اللّغة العربيّة 8/98.

[55]- المصدر نفسه 8/100.

[56]- المصدر نفسه 8/101.

[57]- الثّعالبيّ: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص 152.

# 7- قائمة المصادر والمراجع

**-القرآن الكريم.**

**-أدب الكاتب،** ابن قتيبة، حقَّقه وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه محمّد الدالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1982م.

**-ثمار القلوب في المضاف والمنسوب،** الثّعالبي، تحقيق محمّد أبو الفضـــل إبراهيم،
دار المعارف بمصر، ط1، 1985م.

**-ديوان ابن عنين،** تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، لاط، لات.

**-ديوان ابن مقبل،** تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم في وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، ط1، 1962م.

**-ديوان أبي نواس** = شرح ديوان أبي نواس، بعناية إيليا الحاوي، الشّركة العالميّة للكتاب، بيروت، لاط، 1987م.

**-ديوان العرجيّ،** شرحه وحقَّقه خضر الطّائيّ ورشيد العبيدي، نشر الشّركة الإسلاميّة للطّباعة والنّشر المحدودة، بغداد، ط1، 1965م.

**-ديوان عليّ بن أبي طالب،** جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات.

**-شـــرح شـــافـــيـــة ابـــن الحـــاجب،** الأستراباذي (محمّد بن الحسن)، مع شرح شواهده
لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمّد نور الحسن وغيره، دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، 1982م.

**-العيد الذّهبيّ لمجمع اللّغة العربيّة**، عدنان الخطيب، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م.
**-لسان العرب**، ابن منظور (محمّد بن مكرم)، دار صادر، بيروت، لاط، لات.
**-مجلّة مجمع اللّغة العربيّة**، القاهرة، ج8.
**-المرجع في الإملاء**، راجي الأسمر، جروس برس، طرابلس (لبنان)، لاط، لات.
**-المطالع النّصريّة للمطابع الأميريّة في الأصول الخطّيّة**، نصر الهوريني، المطبعة الأميريّة ببولاق (القاهرة)، لاط، لات.
**-معجم الأدباء**، ياقوت الحموي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لاط، لات.
**-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السّيوطيّ (عبد الرّحمن بن الكمال)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1992م.
**-الموقع الإلكترونيّ**:
RHP: www.orthographe-recommandée.info/enseignement.règles.pdf